كلمة وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يطرح فيها رؤية من ست نقاط لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي*

نيويورك، ٢٠٠٩/٩/٢٧

السيد الرئيس

اسمحوا لي أن أهنئ بلدكم الشقيق ليبيا وأهنئكم شخصياً على توليكم رئاسة الجمعية العامة ممثلا للقارة الأفريقية ، وأن أعبر عن ثقتنا في أن قيادتكم لأعمالها ستقود لتحقيق النجاح المرجو، وان أؤكد علي دعم مصر ودول عدم الانحياز الكامل لكم في أداء مهامكم .

قدورتنا هذا العام تنعقد وسط أزمات دولية غير مسبوقة في طبيعتها وفي مداها ، فقد أضيفت إلي قائمة التحديات العالمية التي تواجهها دولنا مثل تغير المناخ وأزمة الغذاء وأزمات السلم الدولي ، أزمات أخري هائلة تفرض علينا العمل الجماعي المنسق . فالأزمة المالية العالمية، وتفشي أوبئة مثل H1N1 تهدد الصحة العامة، تتطلب قدرا عاليا من العمل الجماعي الواعي، والإدراك المشترك لطبيعة تأثير تلك الأزمات علي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بل السياسي وربما الأمني في الكثير من دولنا .

وعندما أتحدث عن العمل الجماعي الدولي فمن الصعب أن أغفل أن الهياكل الدولية المتاحة حالياً لإدارة الواقع الاقتصادي العالمي يجب أن تعكس توازنات الحاضر والمستقبل. وبالتالي فيجب أن تخضع للتغيير لتتواءم بشكل أفضل مع الواقع الراهن. والتغيير الذي أعنيه هنا هو تغيير تدريجي واستراتيجي. يفتح عضوية تلك الهياكل لعدد أكبر من الدول النامية. ويمنحها صوتاً أكبر وأكثر تأثيراً في تحديد مسار النظام الاقتصادي الدولي ومستقبله .
فقد شاركنا جميعاً في قمة تغير المناخ التي عقدت بمبادرة من السكرتير العام. واستمعنا إلي ما ذكر من تعهدات وتخوفات. ومع إدراكنا في مصر لخطورة الظاهرة وما تفرضه علينا جميعاً من تحديات .فإننا نري إمكانية أن يتيح لنا العمل المشترك فرصاً جيدة لتطوير التنمية في المجتمعات النامية بشكل يحقق المبادئ المتفق عليها للتنمية المستدامة. وهنا فإننا نتطلع كما ذكر الرئيس مبارك في قمة لاكويلا في يوليو الماضي إلي صفقة عادلة ومتوازنة في مؤتمر كوبنهاجن في ديسمبر. تأخذ في اعتبارها تطلعات وحقوق الدول النامية. وتتناول كافة القضايا المحورية. بما فيها التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا. وتتضمن تنفيذ التزامات الدول المتقدمة. وتمكين دولنا من تنفيذ تعهداتها الطوعية في إطار من التطبيق الأمين لمبدأ المسئوليات المشتركة والمتفاوتة .

---

* **المصدر**: الهيئة العامة للاستعلامات (مصر)
http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/unionassembly/statment/041017020000000001.htm

السيد الرئيس

إن الأزمة المالية العالمية لم تنشأ في الدول النامية أو بسببها. ولكنها جميعاً تعاني من آثارها بأشكال ومستويات مختلفة. خاصة في ضوء انخفاض حجم التجارة الدولية وتشديد شروط الائتمان الدولي وتأثر معدلات التدفق السياحي وتراجع التحويلات النقدية .وانعكس الركود الاقتصادي الدولي الذي نعيشه بالسلب علي معظم دول العالم. إلا أن دول الجنوب تظل الأكثر تأثراً في ضوء تبعاته السلبية علي الإنفاق العام في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتنمية المستدامة عموماً .

ولا شك أن التزامن الذي نعيشه بين الأزمة الاقتصادية والمالية وأزمة الغذاء التي مازلنا نعيش أخطارها .يضاعف من الصعوبات التي تواجه دول الجنوب علي وجه الخصوص. ويضع أمامنا تحديات جسيمة في الحفاظ علي الأمن الاجتماعي والاقتصادي في دولنا. وهي تحديات ستحتاج إلي مؤازرة وتضامن دولي جاد وحقيقي لمواجهتها. يقوم علي تعزيز التنمية الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية. وإطلاق حوار دولي عاجل بين الدول المصدرة والمستوردة من العالمين النامي والمتقدم للإنفاق علي إستراتيجية دولية لمواجهة الأزمة. ووضع "مدونة سلوك دولية" لمراجعة سياسات استخدام الوقود الحيوي. كما تتطلب التوصل لاتفاق في إطار منظمة التجارة العالمية يقضي علي ظاهرة الدعم الزراعي التي تتبعها الدول المتقدمة .

ولمواجهة أزمة الطاقة. فمن الهام إقامة حوار موسع وحقيقي بين الأطراف ذات الصلة لتحديد الخيارات المثلي المتاحة للتعامل مع هذه القضية. والوضع يحتاج إلي تأمين مساعدات تنموية أكبر. وتدفق استثمارات متزايدة في أسواق الدول النامية المنتجة للطاقة وكذلك إلي مواجهة المضاربات غير المسئولة في الأسواق العالمية .

وفي هذا السياق تتطلع مصر إلي أن تسفر قمة متابعة تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية عام ٢٠١٠ إلي الإسراع بتجديد الالتزام والتضامن الدولي من أجل تحقيق تلك الأهداف. كما تري مصر ضرورة إجراء تقييم شامل لما تم إنجازه منها حتى الآن. وإرساء آلية لمتابعة التنفيذ تتيح التوصل لتنفيذها جميعاً في عام ٢٠١٥. خاصة في أفريقيا التي تشهد معدلات منخفضة يتعين التعامل معها بكل فاعلية .

ولا شك أن كل تلك التحديات تقرض علي دول الجنوب أن تكثف التعاون فيما بينها ومصر في ظل رئاستها الحالية لحركة عدم الانحياز. ستعمل علي تعزيز التعاون جنوب – جنوب بالتنسيق مع مجموعة إل ٧٧ والصين. ونتطلع إلي اجتماع ناجح للأمم المتحدة في كينيا هذا العام لتعزيز هذا التعاون .

السيد الرئيس

بعد أن تطرقت للأزمات المتشابكة التي يواجهها عالمنا اليوم. أتطرف إلي موضوع هام يتعلق

بعمل منظومة حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. فبعد الإصلاح الجذري الذي تم بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. فمازالت مصر غير راضية عن تسييس قضايا حقوق الإنسان. وتري أن ذلك التسييس يعيق فرص التوصل لتوافقات عديدة حول قضايا لا يصح أن يكون فيها اختلاف لأنها تهمنا جميعاً وتؤثر علي مصداقية عمل الأمم المتحدة في هذا المجال الحيوي. ولذا فإن مصر تعتزم بذل كل الجهد للتواصل مع مختلف الدول لتقريب وجهات النظر والتوصل إلي أرضيات مشتركة تتيح العمل مجدداً علي أساس التوافق الدولي الذي يربط بيننا جميعاً في هذه القضية الهامة في مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة علي حد سواء .

وفي هذا السياق. فإننا نتطلع إلي دور أكبر للمجلس – ولكل منا – في التصدي للممارسات التي تحض علي الكراهية الدينية والعنصرية تحت دعاوي حرية التعبير. ونتطلع – بل وبدأنا بالفعل – في السعي إلي التوصل إلي صيغة مقبولة لقرار حرية التعبير. تؤكد أهمية حرية التعبير كركن أساسي لا غني عنه في أي مجتمع ديمقراطي. وتعمل علي عدم توصيف الممارسات التي تحض علي الكراهية الدينية والعرقية وغيرها كممارسات مشروعة للحق في التعبير .

وفي نفس هذا الإطار. أود أن أشير إلي ارتياح مصر لاعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية لمشروع القرار المصري بشأن إنشاء فريق عمل حكومي معني بالاتجار في البشر. وإلي بدء العمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعداد خطة عمل عالمية لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الاتجار في البشر. باعتبارها أحد القضايا اللاتي توليها مصر اهتماماً كبيراً. خاصة في ضوء القرارات التي اعتمدتها القمم المتعاقبة للاتحاد الأفريقي ولحركة عدم الانحياز لدعم هذا التحرك النشط .

السيد الرئيس

في تناولي لموضوعات الأمن والسلم الدوليين سأبدأ بنزع السلاح. حيث تري مصر أهمية العمل علي إنجاح مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار النووي عام ٢٠١٠. أملاً في إعادة منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي إلي مسارها الصحيح. وسيعتمد ذلك علي التعامل الفعال مع مقررات مؤتمري المراجعة لعامي 1995 و٢٠٠٠. وخاصة مع القرار الصادر حول الشرق الأوسط. فمن المحوري أن يدعم المجتمع الدولي ككل الحراك النشط الذي تشهده الساحة الدولية في موضوعات نزع السلاح. خاصة في ضوء التطور الذي طرأ علي مواقف دول نووية محورية وفي مقدمتها الولايات المتحدة .الذي نأمل أن يشكل مدخلاً جيداً لإحراز تقدم تاريخي في هذا الموضوع .

وفي نفس الإطار. فلابد من التعامل بفاعلية مع قضايا الاستقرار والأمن الإقليميين .بالقضاء علي التراخي غير المفهوم وغير المبرر في التعامل مع مسألة القدرات النووية الإسرائيلية. وما تمثله من تهديد متواصل لأمن واستقرار الشرق الأوسط. في ذات الوقت الذي تتكثف فيه المساعي لزيادة التزامات الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي. دون التفات لمسألة تحقيق عالميتها ولإخضاع جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط إلي نظام الضمانات الشاملة

للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستواصل مصر العمل الدؤوب للتعامل مع هذا الوضع وربراز مخاطره بهدف تغييره في كافة المحافل الدولية ذات الصلة .

مازال الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتسم بقدر كبير من التوتر والجنوح إلي المواجهة والابتعاد عن الاستقرار الحقيقي. ورغم محاولات حثيثة تبذل لاستتباب الوضع إلا أن أطرافاً كثيرة مازالت تري أن مصالحها تكمن في تأزيم الأوضاع .

فقضية فلسطين لا يزال أفق تسويتها بادي البعد. رغم الاهتمام الدولي والمساعي الجادة والضغوط والاتصالات والزيارات واللقاءات. ومنذ أن تحدثت من هذا المنبر العام الماضي عن شكنا في وجود عزم إسرائيلي صادق علي تحقيق السلام العادل مع الفلسطينيين. فقد أثبتت الأحداث حتى الآن صحة توقعنا. فلم تتوافر خلال هذا العام لدي إسرائيل الإرادة السياسية اللازمة للانخراط في مفاوضات جادة ذات مصداقية لتسوية نهائية للنزاع. تشمل كافة عناصره وموضوعاته ومساراته. وتقود إلي قيام الدولة الفلسطينية المستقلة علي كامل التراب الوطني الفلسطيني الذي احتل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وهنا أود أن أوجز العناصر التالية للرؤية المصرية للوضع فيما يلي :

أولاً: من الحتمي العمل بشكل مكثف خلال المرحلة المقبلة من أجل استئناف العملية التفاوضية في أقرب فرصة. وأن يتولي المجتمع الدولي طرح شكل التسوية النهائية للنزاع END GAME مع التنبه لعدم إضاعة المزيد من الوقت في بحث تفاصيل يعلم الجميع أن البحث فيها لن يصل بالأطراف إلي التسوية المنشودة .

ثانياً: ضرورة التزام إسرائيل بالتجميد الكامل للنشاط الاستيطاني في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. ليس فقط لأنه مخالف للقانون الدولي وينبغي وقفه. وإنما أيضاً بهدف بناء مناخ من الثقة بين الجانبين يسمح لمفاوضات الحل النهائي أن تؤتي ثمارها. فمثل هذا الالتزام الإسرائيلي من شأنه أن يفتح الباب أمام استعادة المصداقية المفقودة في جهود تحقيق السلام. كما أن أي تراجع فيه يمكن أن يلحق ضرراً كبيراً بفرص تحقيق السلام في المرحلة المقبلة .

ثالثاً: إن تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يجب أن يتوازي ويتزامن مع المسار التفاوضي لتعزيز ثقة الجانب الفلسطيني في النوايا الإسرائيلية .

رابعاً: انه إذا ما تم الاتفاق علي الشكل النهائي لحدود الدولة علي التراب الوطني الفلسطيني الذي احتل عام ١٩٦٧ وطبقاً لمفهوم أن حدود الدولة هي في الأساس خطوط ٦٧. كما سبق أن اتفق الطرفان خلال مفاوضات عام ٢٠٠٨ بمشاركة الولايات المتحدة .فإنه يمكن التدرج في تنفيذ هذه التسوية بالإيقاع الذي يتفق عليه الجانبان وطبقاً لجدول زمني محدد .

خامساً: إن القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. وهي أحد موضوعات مفاوضات التسوية النهائية ولا يمكن أن تستثني من أية مفاوضات مقبلة .

سادساً: إن انخراط إسرائيل في عملية تفاوض جادة ذات مصداقية ولها إطار زمني محدد وواضح المعالم يمكن أن يعيد الكثير من الأمور التي كانت قائمة خلال التسعينيات من حركة التفاعل العربي معها بهدف دعم الثقة المتبادلة وبالتالي دعم الجهد التفاوضي ككل .

وبنفس الاهتمام تتابع مصر الوضع في السودان الشقيق عن كثب. ليس فقط في ضوء الرابطة التاريخية بين شعبينا وبلدينا. ولكن أيضاً من منطلق الحرص علي مستقبل السودان واستقراره ووحدة أراضيه. واستشعارنا للمخاطر العديدة التي تتهدده. وتعمل مصر بجدية مع جميع الأطراف السودانية. وفي مقدمتها الحكومة السودانية. من أجل تسوية المشكلات القائمة. كما تعمل بالتنسيق مع أطراف إقليمية ودولية ذات تأثير للهدف ذاته. ويشارك أبناؤنا في قوات الأمم المتحدة في جنوب السودان وفي دارفور. ونضع من مواردنا المحدودة ما يسهم في التنمية وتوفير الرعاية الصحية لإخواننا في الجنوب وفي الغرب. ونأمل في أن يتمكن السودانيون .بحكمتهم وبدعم من جيرانهم وشركائهم الدوليين. من اجتياز المرحلة الحرجة المقبلة .وأن تصمد وحدة السودان أمام الاختبارات المقبلة. وأن تكون الوحدة هي الخيار الأول والجاذب لكل السودانيين. وهو هدف هام تعمل مصر بدأب لتحقيقه .

وفي المشرق العربي تتابع مصر بقلق التطورات السياسية الأخيرة في لبنان. وقد تابعت بتقدير بالغ الجهود المضنية التي يبذلها الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة النائب سعد الحريري .والتي لم تسفر حتى الآن عن خروج التشكيل إلي النور في ضوء الإعاقات الداخلية والإقليمية التي وضعت في طريقه. وهي إعاقات نري أنها تستهدف النيل من أساس النظام السياسي اللبناني المتفق عليه في الطائف منذ عشرين عاماً. الأمر الذي يضع علامات استفهام حقيقية علي مواقف كافة الأطراف التي أعاقت تشكيل الحكومة اللبنانية علي أساس نتيجة الانتخابات النيابية التي جرت في ٧ يونيه الماضي.. وسوف تستمر مصر في جهدها الدءوب من أجل دعم الدولة اللبنانية وتعزيز مؤسساتها لكي تكون قادرة علي صون وحدة وسيادة استقلال واستقرار هذا البلد العربي الشقيق .

وفي العراق تابعت مصر بقلق تراجع الوضع الأمني في البلاد وما أسفر عنه من تداعيات ينبغي علينا احتواؤها وستعمل مصر من أجل مساعدة العراقيين علي تحقيق أهدافهم في الأمن والاستقرار والتنمية. وستعمل أيضاً من خلال تواجدها في العراق علي التواصل مع الأخوة العراقيين بما يحقق مصالح الشعبين والدولتين والمنطقة. وبما يحافظ علي سيادة العراق ووحدة أراضيه ويعيد إليه مكانته عربياً وإقليمياً .

ولا أستطيع أن أختم حديثي عن إقليم الشرق الأوسط دون الإشارة إلي أن أمن منطقة الخليج العربي يعد أحد اهتمامات مصر الرئيسية ومن أولويات سياستها الخارجية. ولا يعود الاهتمام المصري إلي ما يربطنا بدول مجلس التعاون الخليجي من وشائج وصلات لا تتزعزع. وإنما من إدراك أن مصر تمثل عمقاً استراتيجياً لإخوانها العرب ولذا فإن مصر ستعمل مع دول المجلس من أجل صون الأمن القومي العربي في هذه المنطقة. والتأكد من أن أية ترتيبات أمنية. قد ترغب أطراف دولية أو إقليمية في التوصل إليها. ستكون متوافقة مع متطلبات وشواغل الدول العربية .

اعتمدت القمة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز التي عقدت في شرم الشيخ يومي ١٥ و١٦ يوليو ٢٠٠٩ أربعة إعلانات رئيسية .الأول "إعلان شرم الشيخ" الذي تضمن رؤية واضحة لدول الحركة حول أهم القضايا المعاصرة التي تشكل أولوية في عملنا في الأمم المتحدة وخاصة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. حفظ السلام وبناء السلام. حقوق الإنسان والديمقراطية. حق تقرير المصير. الوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. إصلاح الأمم المتحدة. العقوبات أحادية الجانب. الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. الأهداف التنموية المتفق عليها. الأمن الغذائي. الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. الأمراض والأوبئة. دور المجتمع المدني. تغير المناخ. الاتجار في البشر. الإرهاب الدولي. الحوار بين الحضارات والأديان. كما اعتمدت القمة إعلاناً ثانياً حول "ضرورة إنهاء الحظر المالي والتجاري والاقتصادي المفروض علي كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية". وإعلاناً ثالثاً حول "اعتبار يوم ١٨ يوليو اليوم العالمي لنيلسون مانديلا" والرابع "إعلان بشأن فلسطين". وستصدر هذه الإعلانات كوثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة .

ومنذ تولت مصر اعتباراً من شهر يوليو الماضي رئاسة حركة عدم الانحياز للأعوام الثلاث القادمة. فسوف تعمل علي تنفيذ ما ورد في الوثيقة الختامية للقمة. وما ورد في هذه الإعلانات من أولويات. وستتقدم بمشاريع القرارات والمقررات اللازمة لوضع هذه الوثائق موضع التنفيذ. وسوف يسعد وفد مصر أن يعمل معكم بكل الانفتاح والحرص علي إنجاح أعمال هذه الدورة. وأن نمد أيدينا إلي جميع الدول بعقل مفتوح ورغبة في إنجاز بنود الأجندة الدولية التي تنتظرنا .

شكراً سيادة الرئيس

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/